الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر

أ.ة. حياة قنون
جامعة سيدي بلعباس

يعتبر موضوع الاستيطان الفرنسي من المواضيع الهامة في تاريخ الحركة الاستعمارية وتتجسد تلك الأهمية في النقاط التالية:

- عملت الإدارة الاستعمارية على تجسيد وتكريس الاستعمار الاستيطاني بالقوة والعنف وحتى بالقانون.
- كانت الأرض المسألة الأولى التي مسّها وهددها الاستعمار الاستيطاني لذلك كان الحصول على الأراضي وسيلة لكسب الشرعية في البقاء، فكانت وسائل الاستيطان هي ممارسة العنف، الإكراه، الإغراء، الشراء، الطرد، وحتى المراسيم والقوانين.
- قام الاستيطان الفرنسي على الهجرة الأوروبية التي عرفت أنواعا ومشارب متعددة، فكانت دائمة ومؤقتة، فردية وجماعية، قانونية وغير قانونية، فظهر المستوطنون (colons) إلى جانب الجزائريين أصحاب الأرض الشرعيين. ومن تم صارت العلاقة بين الاستعمار والسكان المحليين علاقة إبادة ونفي وكفاح.
- قامت السياسة الاستيطانية على أساس إحلال المستوطنين محل الجزائريين، فتحول كثير منهم إلى عمال خماسين أو عمال في مصانع المستوطنين يعملون على تنمية ثروات المعمرين.
- لم يرتبط نجاح المشروع الاستيطاني بالاعتماد فقط على العامل الديمغرافي بتشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر لأن بدون احتياطات عقارية لن يجدي نفعا، وبالتالي فإن الأرض هي جوهر المسألة الاستيطانية، إذن فكيف يكون الحصول عليها وكيف انعكس ذلك على الجزائريين أصحاب الأرض الشرعيين، وقد كان التركيز الفرنسي يتجه نحو تحويل الجزائر إلى مستعمرة استيطانية ؟

عملت الإدارة الاستعمارية من أجل إنجاح سياستها الاستيطانية على تهيئة الوضع الذي ستتم فيه عملية التوطين، فكانت الأرض المسألة الأولى التي مسّها وهددها الاستيطان الفرنسي. والأرض قضية كل فرد وجماعة وأمة، فهي مسألة حياة أو موت، لأنّها مصدر العيش والبقاء، ولطالما حافظ الشعب الجزائري على أرضه ورد الخطر عنها من كل عدو محتل أراد أن يغتصبها منه على مدى التاريخ و أثبت حبه وتمسّكه بها، فأقهر المستعمر بأعظم ثورة سجلت في تاريخ الجزائر ثورة نوفمبر 1954 التي توجت بالنّصر والاستقلال.

قامت الإدارة الفرنسية من أجل دعم حركة الاستيطان على إخضاع السكان الأصليين الثائرين والاستيلاء على أراضيهم بالقوّة، كما أنشأت سلسلة من القوانين والمراسيم لنفس الغرض، والتصرّف بها طبقاً لعملية التوطين وإيجاد نظام للبيع بأشكال مختلفة: البيع بسعر محدد والبيع بالمزاد والبيع بالتراضي.

ومن بين التشريعات الصادرة من أجل التصفية العامة للممتلكات والاستيلاء على الأراضي قرار 21 سبتمبر 1830 الذي يسمح بمصادرة أملاك الوقف والبايلك[1] وتحويلها إلى أرض للمعمرين الأوائل، وقد سعى قادة الجيش كالجنرال كلوزيل Clauzel إلى الحصول على الأراضي من أجل تكثيف عملية الاستيطان، حيث كان يشجّع على إنشاء المزارع والاستيلاء على الأراضي التي خضعت للاحتلال مع توفير الحماية لهؤلاء المعمّرين[2].

إن المحاولات الأولى للاستيطان الرسمي خلال سنة 1832 باءت بالفشل، نظرا لنقص الإمكانيات المادية لهؤلاء الوافدين، مما أدى إلى تشجيع أصحاب الإمكانيات المادية للهجرة، وبيعهم أراضي الدومين (الدولة) بسعر وسطي قدره 48 فرنكا للهكتار في ثماني مناقصات سنة 1837، كما سمح بالبيع الناشئ عن التراضي، وبهذه الطريقة أدى إحصاء في أواخر هذه السنة إلى بيع 4.583 هكتارا بسعر 1.50 فرنكا[3]. لكن هذا لم يؤد إلى نجاح الاستيطان الريفي بفعل امتداد مقاومة الأمير عبد القادر إلى سهل متيجة سنة 1839، وكذلك عرفت الفترة من 1830-1840 سلسلة من الأمراض كالحمى والطاعون التي هلكت البلاد وتلاحقت مواسم الكساد.

ومع مجيء بوجو Bugeaud الذي أصبح حاكماً عاماً للجزائر سنة 1840 ، اتبع سياسة الاحتلال الكلي بعد فشل سياسة الاحتلال الجزئي التي اتبعتها فرنسا حتى سنة 1838، كانت مهمته القضاء على دولة الأمير عبد القادر وتوسيع دائرة الاستيطان. ففي خطابه أمام النواب، في جانفي 1840، أكد بوجو على ضرورة تأسيس مقاطعة فرنسية في الجزائر يسيطر فيها المعمرون الفرنسيون. وبمناسبة وصوله كحاكم عام للجزائر، أكد بوجو في 22 فبراير 1841 على أن الغزو بدون الاستيطان سيكون عقيماً[4]، وعليه أصدر في 12 أفريل 1841 قراراً ينص على أن كلّ فرنسي يملك من 1200 إلى 1500 من الفرنكات يمكنه الحصول من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها ما بين 4 إلى 12 هكتارا[5]، ومسكنا. واشتدت في هذه الفترة الهجرة الأوربية واشتدت معها عملية بناء المراكز الاستيطانية، حيث وصل عددها سنة 1844، 28 مركزا استيطانيا في المتيجة والساحل[6]

مع نشاط حركة الهجرة وتوسيع الحركة الاستيطانية سارعت الإدارة الفرنسية إلى المساس بأراضي القبائل وانتزاعها بطرق ملتوية، فأصدرت خلال سنة 1844 و1846 لائحتين الغاية منهما القضاء على المضاربات وتوسيع مساحات الأراضي المسلمة إلى المعمرين[7]. وبفعل هذين الإجراءين ستعرف الجزائر حركة متزايدة من المهاجرين، وهم من كبار الملاك الرأسماليين، وكذلك صغار المعمرين والذين سيعول عليهم لإنشاء المراكز الاستيطانية كمخطط لامورسير Lamoricière بوهران، وبودو Budeaux بقسنطينة.

وقد جاء في قانون 19 سبتمبر 1848 تأسيس عدد من المراكز الاستيطاني منها 12 مركزاً بالجزائر، 21 في وهران، 9 مراكز بقسنطينة مع قيام الإدارة بتقديم بعض المساعدات كتوزيع البذور، وآلات الفلاحة وبعض أعمال الري[8]. وخلال سنة 1851 بلغ عدد المراكز الاستيطانية 136 مركزاً، منها 58 في المتيجة والساحل، و30 في مقاطعة قسنطينة، و48 في مقاطعة وهران. لكن هذه المراكز لم تستقبل العدد المتوقع من المعمرين، وهذا ما يفسر من جديد إخفاق الاستيطان الريفي، حيث بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر خلال نفس السنة 131.283 معمراً. وقدر عدد المشتغلين بالفلاحة بـ 33.000 فقط، كما تجدر الإشارة أنّ هذه الفترة اتسمت بتفشي أوبئة خطيرة خلال الفترة الممتدة ما بين 1848-1849، وظهور أزمة اقتصادية ما بين 1847-1848 مما أدى إلى تضاءل فرص نجاح هذه السياسة[9].

أصدرت السلطات الفرنسية سنة 1851 قراراً يعيد تنظيم كيفية منح أراضي الدولة، ونصّ على إمكانية رفع التنازل المجاني الممنوح إلى 50 هكتاراً[10]. وصادقت الجمعية الوطنية على قانون 1851 الذي يخوّل للإدارة الحق في الحصول على أراضي العرش بحجة المصلحة العامة أو مصلحة الاستيطان، كما صادقت على قانون جمركي يعفي بعض المواد الزراعية التي تحتاجها فرنسا والصادرة من الجزائر إليها من الرسوم الجمركية[11]. كما أنشئ بنك الجزائر وبورصة التجارة في سنتي 1851 و1852 على التوالي، وذلك تطبيقاً لفكرة الاستيطان الرأسمالي الكبير بهدف إنجاح الاستيطان الريفي. ولتوفير الأراضي لهؤلاء الماليين لجأ راندون Randon (1795-1871) الحاكم العام (1852-1858) إلى تطبيق سياسية التحديد أو الاحتواء Cantonnement[12]، ويعني حصر القبائل الذين يحتلون في شكل جماعي مساحات من الأراضي في جزء من أراضيهم لتمكين السلطات من الاستيلاء على ما تبقى من المساحات، ومقابل ذلك تعترف لهم السلطات بحقهم في الملكية الكاملة للأراضي التي يحتفظون بها ويستغلونها. وبفعل هذه الإجراءات تم توزيع الأراضي المسلوبة على الرأسماليين والشركات[13]

بهدف إنشاء مراكز استيطانية دون التمييز بين المناطق العسكرية والمدنية، حيث أصبح للمعمرين الحق في اقتناء الأراضي من الجزائريين في المناطق العسكرية. وقد بلغ عدد الامتيازات التي منحت من طرف الإدارة في فترة 1850-1860، 81 امتيازاً قدرت مساحتها بأكثر من 50.000 هكتاراً[14].

أمام هذه السياسة التعسفية الاستغلالية فُتح المجال للانتفاضة في كل من الأوراس 1859، والحضنة 1860، وامتداد انتفاضة أولاد سيد الشيخ 1864 إلى التل حيث تواجد المعمرين[15].

ورغم ذلك، استمر نظام التنازل المجاني حتى مجيء نابليون الثالث الذي عرف عهده بتوقف حركة الاستيطان، إذ توقفت الحكومة عن منح الأراضي، ولم يكن ذلك لصالح الجزائريين، وإنما لصالح الشركات المالية الكبرى، وذلك على حساب الاستيطان الصغير[16]. فرغم السيناتوس كونسولت (22 أفريل 1863)الذي أصدره نابليون الثالث والمعلن فيه أن القبائل تصبح مالكة للأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة وتقليدية، فإن القانون يحمل في مضمونه العام هدف تحطيم وتفكيك الكيان الاجتماعي الجزائري، حيث أعلن عن توزيع أفراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواويير، أو بمعنى الاستعاضة عن الوحدة التقليدية للقبيلة بنظام إداري جديد نواته الدوار، وليس القبيلة[17]. وهذا بهدف خلق الملكيات الفردية والقضاء على وحدة القبيلة والجماعة والتي ستتلقى الضربة القاضية بموجب قانون وارنيي Warnier سنة 1873.

وخلال عهد الجمهورية الثالثة طُبّق من جديد الاستيطان الرسمي، ومنحت التنازلات المجانية، وكانت تسعى أن يكون الاستيطان الريفي فرنسياً مادام يستفيد من التنازل المجاني، بشرط الإقامة فيها[18]، لا سيما وأن هذه السياسة رافقت هزيمة فرنسا في سيدان، فتم نقل سكان الألزاس واللورين الذين وعدوا بـ 100.000 هكتاراً من الأراضي.

ولقد استخدمت الإدارة الأراضي المصادرة نتيجة ثورة المقراني 1871 لتوسيع مناطق الاستيطان. وقد جاء ذلك في قانون 30 مارس 1871 معلنا تطبيق مرسوم 1845 الذي أباح مصادرة أملاك الجزائريين الذين قاموا أو يقومون بنشاط عدائي ضد فرنسا. كما أجبر الجزائريين على دفع حوالي 65 مليون من الفرنكات الذهبية[19] كما انتقل إلى أملاك الدومين 446.000 هكتار من الأراضي التي كانت للثائرين، وتعرضت كثير من القبائل للطرد نحو المناطق الجبلية والصحراوية كعقاب لها، وأدى ذلك إلى توسيع حركة الاستيطان بفضل الاستيلاء على الأراضي بصفة مستمرة، كما يوضحه الجدول التالي[20].

السنوات	مقاطعة الجزائر	مقاطعة وهران	مقاطعة قسنطينة	المجموع
1872	23.539 هـ	5.221 هـ	52.813 هـ	82.573 هـ
1873	21.060	10.763	28.153	59.976
1874	6.038	16.695	39.531	62.264
1875	15.867	12.031	22.655	50.553
المجموع	66.504	44.710	143.152	254.366

الجدول رقم 01: الأراضي المخصصة لتوسيع حركة الاستيطان 1872-1875.

لقد تُوجت تلك المراسيم والقوانين الصادرة التي استهدفت انتزاع الأراضي والاستيلاء عليها وتشريد الفلاحين الجزائريين بقانون 1873 المعروف بقانون وارنيي [21] واضع المشروع. وقد فتح القانون المجال للحصول على أراضي العرش، وذلك بإقامة الملكية الفردية داخل القبائل الجماعية التي طالما حافظت على تماسكها ووجودها وحقها كملكية مشتركة بين أفراد القبيلة.

إن هدف هذا القانون هو القضاء على وحدة القبيلة المتماسكة والمستعدة بصفة جماعية لأي خطر دون تردد، لأن القبيلة الجزائرية تقويها الروابط بين أفرادها وتعطيها قوة الصمود، وإذا تعرضت للتقسيم وإنشاء الملكية الفردية، يعني ذلك تمكين الإدارة الاستعمارية من السيطرة على الأوضاع. ومن هذا القانون سلمت الإدارة للمعمرين أكثر من 400.000 هكتاراً خلال الفترة الممتدة ما بين 1871-1880، وتمّ توسيع 264 مركزاً استيطانياً في ظل الاستيطان الرسمي [22] كما يوضحه الجدول التالي:

السنوات	المراكز المنشأة أو الموسعة	المساحة (بالهكتار)	حركة تطوّر الأوربيين
1841-	126	115.000	65.437

1850			
1851- 1860	85	250.000	103.322
1861- 1870	21	116.000	129.898
1871- 1880	264	401.099	195.418
1881- 1890	107	176.000	267.672
1891- 1900	103	120.097	364.257
1901- 1920	199	200.000	633.149

الجدول رقم 02: تطور الاستيطان الرسمي

كان لقانون وارنيي آثار وخيمة على الجزائريين، حيث مكّن المعمرين من الدخول إلى أراضي العرش وإقامة الملكيات الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية، مما دفع بالجزائريين إلى بيع أراضيهم للمعمرين[23] وبشكل مستمر، وخاصة في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، مع ظهور زراعة الكروم بالجزائر، التي بطبيعتها زراعة تصديرية ارتبطت بالسوق الفرنسية لظروف تاريخية عاشتها الكروم الفرنسية، والتي سمحت بتنميتها بالجزائر[24]

السنوات	مبيعات الجزائريين إلى الأوربيين (بالهكتار)	مبيعات الأوربيين إلى الجزائريين (بالهكتار)	الأرصدة
1877	22194	2520	1967

4–			
8449	2848	11288	1878
–			
1396	4164	18129	1879
5–			
3722	2917	40143	1880
6–			
5301	1171	54184	1881
5–			
1662	2465	29093	1882
8–			
6042	3951	64375	1883
4–			
2900	3705	32713	1884
8–			
2038	1612	21997	1885
5–			
1652	5037	21557	1886
0–			
8391	5013	13404	1887
–			
1050	5073	15576	1888
3–			
1159	25234	13641	1889
3+			

1322 0-	6463	19683	1890
2946 -	10458	13404	1891
8967 -	8869	17806	1892
2667 9-	5423	32102	1893
1807 2-	5061	23133	1894
- 15546	6250	21796	1895
1202 4-	6619	18643	1896
2509 1-	6381	31472	1897
1728 9-	10140	27429	1898
4323 88-	131374	563762	المجموع

الجدول رقم 03: مبيعات العقارات الريفية من 1877 إلى 1898[25].

إن الكارثة الزّراعية التي عرفتها فرنسا، حيث أتلف منتوجها من الكروم سنة 1880، نتيجة الأضرار التي ألحقتها حشرة الفيلوكسيرا[26]، اعتبرت بالنسبة للمعمرين في الجزائر الفرصة التي طالما انتظروها، وخاصة أن الإنتاج الاستعماري

بالجزائر أصبح يحظى بحرية الدخول إلى السوق الفرنسية دون دفع الرسوم الجمركية، كما قامت السلطات بإعادة منح الأراضي للمعمرين وتشجيع الهجرة، خاصة هؤلاء الذين أصيبت ممتلكاتهم في فرنسا بالوباء، مما أدى إلى زيادة في حركة الهجرة. وستعرف السياسة الاستيطانية أوجها وقوتها خلال (1881-1901)، حيث قدر عدد الفرنسيين خلال سنة 1881 بـ 195.418 نسمة ليصل في سنة 1901 إلى 364.257. ومن أجل الحصول على الأراضي صدر قانون 1887 المتمم لقانون 1873، ويسمح القانون بدوره للمتحصل على قطعة أرض بالحق في إعادة بيعها، وكانت الطريقة الجارية في البيع هي البيع في المزاد العلني، والتي استفادت منها جماعة من المضاربين، إذ يستحيل على الفلاح الجزائري شراء تلك الأرض التي تخضع للمضاربات والتي تؤدي حتما إلى ارتفاع الرسوم والأسعار.

أثرت كل هذه العمليات التي جسدتها سلسلة من القوانين والمراسيم على الفلاح الجزائري الذي فقد أرضه بفعل السياسة الفرنسية التي كانت تسعى للتحكم في الجزائريين وإخضاعهم لنفوذها وذلك بتحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين .بالإضافة إلى ذلك عانى المجتمع الجزائري من الأزمات والمجاعات كان أخطرها مجاعة (1867-1868).

ومهما يكن من أمر، فإن الجزائريين أظهروا استعدادهم للدفاع عن أرضهم، لاسيما بعد تدهور الأوضاع نتيجة التطورات التي عرفتها الجزائر من جراء سياسة الاستيطان ، فاندلعت من جديد المقاومات والانتفاضات ضد سياسة المستعمر، فكانت مقاومة المقراني سنة 1871، وانتفاضة العمري سنة 1876 وانتفاضة الأوراس سنة 1879، وثورة الشيخ بوعمامة سنة 1881، التي عبرت بصراحة عن حالة الإحباط التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، ورفضها للوجود الاستعماري والثورة على سياسة انتزاع الأراضي من أصحابها الشرعيين.

الإحالات:

(1)- Djillali Sari, La dépossession des fellahs (Alger : Société national d'édition et de diffusion, 1975) .p.9

(2)-Camille Rosset, L'Algérie de 1830 à 1840 (Paris : E.Phon Norrit, T 2,1887).p.4

(3)-Louis De Baudicour, Histoire de la colonisation de l'Algérie (Paris :Challamel, 1860) p.18

(4)AWO, Série B, sous série B7, évènements politiques (1833-1879)

(5)-Le département d'Oran et son conseil général 1830-1930 (Oran :Heintz Frère 1930) p204

(6)-De Peyrimhoff, Enquête sur les résultats de la colonisation officielle 1871-1895 (Algérie : Torrent, T1,1906) p21

(7)-أندري برليان،أندري نوشي،أيف لاكست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984).ص 333

(8)- نفسه ص 338

(9)-Ch.A.Julien, Histoire de l'Algérie conteporaine, la conquete et les débuts de la colonisation 1827-1871 (Paris :P.U.F, 1964) p342

(10)-De Peyrimhoff,Op-cit, p.31

(11)-Ch.A.Julien, Op-cit. p.383
(12)-Benjamin Stora, Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954) (Paris : Ed, La Découverte,1991) p.21

(13)-شركة جونيف بضواحي قسنطينة التي تحصلت على 20000 هكتاراً بموجب مرسوم 1853، والشركة الجزائرية العامة ، التي تحصلت بدورها على 100000 هكتاراً سنة 1863، أما شركة المقطع والهبري، فقد تحصلت على 25000 هكتاراً في ناحية المقطع والسيق.

(14)-De Peyrimhoff,Op-cit,p.35
(15)-Ch. R .Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine T 2 de l'Insurrection de 1870 au déclenchement de la guerre de libération 1954 (France : P.U.F, 1979) p.31
(16)-AWO, Série B, sous série B7 . Évènements politiques 1833-1879.
(17)-Djillali Sari, Op-cit, p.35
(18)-Le départements d'Oran, Op-cit, p.208

كان ذلك بموجب مرسوم 30 سبتمبر 1878.

(19)-Ch.R.Ageron ,Op-cit, p.44
(20)-Djillali Sari, Op-cit ,p.39
(21)-Daho Djerbal, Processus de colonisation et évolution de la propriété foncière dans les plaines intérieures de l'Oranie (Thèse de Doctorat de 3ème cycle, 1979) p.184

(22)-Annuaire statistique de l'Algérie, 1933, p.29

(23)- خلال السنوات الماضية لم يقم الجزائريون ببيع أراضيهم إلاّ في أوقات الأزمات كما هو الشأن في الأزمة الفلاحية (1866-1869)، أما في الفترات الأخرى فالتفسير الوحيد لذلك أنهم كانوا مضطرين لذلك سواء نتيجة للضغوطات أو المضاربات أو نتيجة الديون

(24)-لم تعرف هذه الزراعة مع بداية الاحتلال نتيجة المشاكل التي كان يعرفها الاستيطان الريفي، وكذلك لأن مصاريف استغلالها مرتفعة على عكس الحبوب، زد على ذلك، أن المنتجين الفرنسيين في الميتروبول لن يقبلوا بمنافسة منتجات المعمرين واستيرادها إلى السوق الفرنسية.

(25)- Djillali Sari, Op-cit, p. 49

(26)-عبيد أحمد،أزمة الخمور بالجزائر وانعكاساتها الاجتماعية والسياسية 1929-1936 (رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، ديسمبر 1977) ص ص 12-14

بدأ الوباء يصيب الكروم الفرنسية منذ 1863، ولن يأخذ وجهه الحقيقي إلاّ بعد 1875، وبعد خمس سنوات سيخرب الوباء نصف الكروم الفرنسية.